يطالبون بدمجها في المناهج الجامعية:

الأكاديميون في مواجهة القضايا السكانية

▫ للمرأة دور كبير في المسألة السكانية والتعليم يحد من الخصوبة

تحقيق/ عبدالله محمد حزام

▫.. إذا أردت أن تعرف سبباً وجيهاً لمشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية فلتلقي نظرة على المعدلات الكبيرة في النمو السكاني لكن ليس كعالم رياضيات بل كمهتم ينبغي أن يسهم في حل المشكلة.

حسناً إننا مطالبون بتشمير سواعدنا من الآن وصاعداً كي نحكي قصص النجاح بعدها.

بالنسبة للأكاديميين في مجال القضايا السكانية فهم يراهنون على المناهج التعليمية الجامعية من خلال دمج قضايا السكان في مساقاتها بغية تكوين حالة وعي جمعي يدرك حجم المشكلة.

فقد احتشد الاسبوع الماضي مجموعة من كبار أساتذة جامعة صنعاء بقاعة مركز التدريب والدراسات السكانية لتدارس الأمر، وكانت البداية ورشة عمل «ادماج قضايا السكان في المناهج الجامعية» بدت الأهداف واضحة هذه المرة فدمج قضايا السكان والتنمية بمناهج الجامعات يأتي من خلال مساعدة المتدربين من أعضاء هيئة التدريس على الإلمام المستمر بقضايا السكان، ودراسة المكونات التي يجب أن تتضمنها المناهج والمساقات الدراسية (الجامعية) وهذا يتطلب تطويراً للقدرات وتوجيهها نحو اكتساب المعلومات العلمية اللازمة في المجال السكاني.

وتبقى مسألة واحدة لا تقبل الجدل وهي أهمية حشد الطاقات الطلابية للتفاعل مع قضايا السكان والتنمية.

الاهتمام بالمشاريع السكانية بدأ برؤية خططية منذ مطلع السبعينيات

منذ بداية السبعينيات واليمن تسير بخطوات ناجحة في التخطيط لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية، والاهتمام الخاص بالمشاريع السكانية يسير بنفس الرؤية فقد بدأت التعدادات الشاملة للسكان منذ ١٩٧٣م، برزت معها العديد من البرامج والخدمات القطاعية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للسكان في بلادنا، كخدمات الأمومة والطفولة، وخدمات تنظيم الأسرة، والرعاية الاجتماعية وبرامج التربية السكانية في المدارس والجامعات.

التوازن مطلوب

يقلق بعض المختصين أمثال الدكتور/ أحمد شجاع الدين - أحد أبرز المهتمين بقضايا السكان في اليمن من تنامي أعداد السكان بشكل مطرد ويقول:

- هذا الوضع يخلق ضغوطاً هائلة على الموارد والخدمات المتاحة، ولابد من العمل على ايجاد التوازن الكمي بين النمو السكاني والموارد المتاحة وكذلك الخدمات. فخصائص السكان الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية تتدنى دون التطلعات الحضارية للشعب اليمني وتقف حجر عثرة أمام التوجهات التي تنتهجها اليمن، أما بفرض على الدولة ادخال الجانب السكاني في الإطار الكامل لتوجهات التنمية الشاملة.

المؤشرات تدل على أن سكان الجمهورية اليمنية يتميزون بنسب إعالة عمرية عالية، الأمر الذي جعل الميل للاستهلاك مرتفعاً على المستويين الأسري والوطني.

وحسب شجاع الدين تبدو اشكاليات وتحديات نوعية الحياة السكانية أمراً واقعاً، وتتجسد هذه الاشكالات في الأمية المرتفعة، وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي خاصة في أوساط الاناث وارتفاع نسب البطالة بين الشباب.

ويعاني اليمن من النقلة التكنولوجية، واستفحال الديون الخارجية وخدماتها واشكالات العولمة، والصراعات الدولية والاقليمية.

ويقول شجاع الدين: ينبغي النظر بجدية الى الاعتبارات السالفة والتي تفرض على مؤسسات الدولة المعنية اعداد السياسة الوطنية للسكان، لكنه في الوقت نفسه يثني على أهداف السياسة الوطنية للسكان (٢٠٠١ - ٢٠٢٥م) ويقول في ورقة عمل بعنوان (السياسة السكانية للجمهورية اليمنية) انها محددة من أجل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وبين النمو السكاني وتلبية المتطلبات المتنامية للسكان وتطوير مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي والثقافي وتمكين المرأة من العمل والمشاركة العامة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين.

ويفيض مزيداً من الثناء على ذلك.. ويقول:

- إن أهداف السياسة الوطنية للسكان تركز على توفير الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة ضمن حرية الانجاب في إطار الأسرة والوالدية المسئولة وحق الأسرة بتحديد عدد أطفالها والمباعدة بين الحمل والتأكيد على حقوق الأطفال ونمائهم والاهتمام بالأمهات.. كما أن حماية السكان من آثار تدهور البيئة المحيطة بهم ومن أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للأدامة أمراً مؤكداً في الأهداف.

ويعلم واضعو السياسة السكانية أن حماية السكان من تراكمات الانتقال التكنولوجي غير الملائم، والتحكم بالنقاط الحرجة في موازنات المياه والطاقة وغيرها من الانعكاسات ذات العلاقة بالنمو السكاني أموراً لا يمكن اغفالها من الأهداف العامة للسياسة.

السكان والصحة

أما العلاقة الجدلية والتأثير المتبادل بين السكان والصحة فتتضح جلية من خلال العديد من النقاط التي يوضحها الدكتور/ علي محمد الصبري - أستاذ طب المجتمع - عضو المجلس العلمي لمركز التدريب والدراسات السكانية بقوله:

- إن انتشار الأمراض التناسلية والتهابات الحوض تؤدي الى زيادة الاصابة بالعقم، كما أن الاصابة ببعض الأمراض المعدية كالملاريا وداء المقوسات وغيرها تؤدي الى الاجهاضات أو الولادات الميتة أو المبتسرة أو مواليد بأوزان منخفضة.

ويؤدي النمو السكاني السريع الى زيادة الضغط على الخدمات الصحية مما يؤثر سلباً على نوعية هذه الخدمات، الأمر الذي بدوره يزيد من المراضة والوفيات.

ويضيف الصبري: إن الكثافة السكانية المفرطة تؤدي الى انتشار الأمراض المعدية والأوبئة وتدهور البيئة، خاصة في البلدان النامية إذاً لا مفر من مشكلة سكانية أفرزت زيادة في الاقبال على الخدمات الطبية مما يجعل الخدمات الطبية والصحية المتوفرة تبدو ضئيلة وفي تناقص دائم مقارنة بالطلب المتزايد عليها، الأمرالذي يؤدي الى تضاؤل فعاليتها وشمولها المتمثل بتناقص نسب التغطية بالخدمات الصحية.

ما يزيد الحال سوءاً تضاؤل وثبات نسبة الانفاق القومي على الصحة الذي لم يتجاوز ٣,٨٪ من ميزانية الدولة.

وعلى الصعيد ذاته يقول نفس الطبيب والأكاديمي: ان معدلات الزيادة السريعة في السكان لها تأثير سلبي على فرص تنمية الوارد، والتنمية على المستويين القومي والقطاعي، وعلى الاصعدة الخدمية للسكان من مياه شرب وخدمات صحية وتعليم وأمن وإنارة وغيرها من الخدمات الأساسية كما ينعكس على رفاهية الفرد والاسرة صحيا وثقافيا ومعيشيا.

ومامن شك في ان تقدير الاحتياجات المستقبلية في القطاع الصحي يعتبر جزءا من التخطيط الصحي، والذي بدوره يحتاج الى معرفة النمو السكاني، عدد السكان بشكل عام، التوزيع الجغرافي، بالاضافة الى التركيب العمري والنوعي لهم، إذ أن فئات من المجتمع تحتاج الى نوع من الخدمات الصحية تختلف عن الفئات العمرية الاخرى بمعادلة أخرى قال: إن نمط النمو السكاني المرتفع سيؤدي بالضرورة الى زيادة الطلب والاحتياج الى تأهيل للقوى العاملة في المجال الصحي، وكذلك للمؤسسات الصحية، لكن كيف سيكون الطلب إذا؟

يجيب الدكتور الصبري: سيكون اكثر بكثير اذا ماحاولنا تحسين هذه النسبة وتخفيف العبء بغية الوصول الى نوعية افضل للرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.

لكن البديل المنخفض الذي نتج عن تبني اهداف الاستراتيجية السكانية، ونشر برامج تنظيم الاسرة بشكل أكبر، وتخفيض مستوى الخصوبة يجعل من دفع المستوى الصحي للسكان امرا مقدورا عليه.

الاسرة والسكان

ومن جهتها تركز الدكتورة نورية علي حُمد - استاذة علم الاجتماع على الاسرة والمسألة السكانية وتقول: إن الاسرة من أكثر وأهم النظم الاجتماعية التي تعنى بالمسائل المتصلة بالسكان والتربية السكانية ومايتعلمه الفرد من خلالها من سلوك اجتماعي وديموجرافي سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة تساعد على اتخاذ قراراته في المستقبل، كالزواج، والانجاب وتحديد حجم الاسرة، وكذلك تفهم العلاقة بين الدخل وحجم الاسرة الى اختيار التنظيم الاسري.

ويعرف المجتمع اليمني أشكالا من الاسر هي الاسرة الممتدة، والاسرة النواة (الصغيرة) ويتسم النظام الاسري الممتد بكبر حجم وبقاء الابناء بعد الزواج مع العائلة، وشيوع علاقات التسلط (الابوية).

أما النظام الاسري الصغير فيتسم بصغر الحجم ويتكون من الزوجين والابناء غير المتزوجين، ويسود فيه جو التفاهم، وغياب تأثير الاقارب المباشر على علاقة الزوجين.

وتضيف حُمد: في مجتمعنا اليمني اليوم نجد تعايشاً مع النظامين، لكن ماساعد على انتشار (الاسرة النواة) هو انتشار التعليم، واستقلال الابناء الذكور اقتصاديا ومهنيا، وخروج المرأة للتعليم والعمل، وظاهرة الهجرة والتحضر.

وقالت: إن أبرز التغيرات هو مانصب على واقع المرأة اليمنية، فتغير أوضاعها في الاسرة والمجتمع يكتسب أهمية بالغة اليوم فقد تعلمت وخرجت الى العمل وأصبح لها اهتمامات وأدوار جديدة وأصبحت تسهم بشكل جيد في ميزانية الاسرة وتحسين أوضاعها معيشيا بالاضافة الى اسهاماتها في شؤون الاسرة المتعلقة بتربية الابناء وتعليمهم وترويجهم وشؤون عائلية أخرى.

وتشير الدراسات السكانية الى تأثير مكانة المرأة وادوارها في المسألة السكانية، بالتحديد في العلاقة العكسية بين تعليم المرأة ومعدل خصوبتها، فكلما زاد تعليمها كلما تراجعت خصوبتها ايضا العلاقة العكسية بين عمل المرأة خارج بيتها ودرجة خصوبتها، فالمرأة العاملة أقل خصوبة من المرأة غير العاملة لميلها الى تنظيم الاسرة اكثر من قريناتها.

كما أن مكانة المرأة الاجتماعية كلما ارتفع كلما قلت خصوبتها.

تنظيم الاسرة

الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة تدخل المعترك السكاني باهتمام، فانعقاد أربعة مؤتمرات دولية لمناقشة الأمر من خلال ١٤٩ دولة يجعل من الصحة الانجابية حالة رفاه كاملة.

واعترفت الدول في المؤتمرات الاربعة بضخامة وتشابك مشكلة السكان يقول الدكتور علي الصبري:

لقد تم الاتفاق على خطة عمل عالمية للسكان، أشارت الى ان كل الازواج والافراد يتمتعون بحق أساسي في ان يختاروا بحرية وتقدير عدد أطفالهم، والعثرات التي تفصل بين كل طفل وآخر، ولهم الحق في الحصول على المعلومات والتعليم والوسائل التي تمكنهم من تحقيق ذلك.

إن تنظيم الاسرة في اليمن قد بدأ بمجهود طوعي أهلي ففي عام ١٩٧٦م بدأت الفكرة الملحة، فتكونت جمعية رعاية الاسرة اليمنية، التي تقوم بانشطة عدة تطورت تدريجيا فقد بدأت بتوزيع وسائل تنظيم الاسرة، ثم التحصينات للاطفال بكل اللقاحات، وللامهات ضد مرض التيتانوس.

قضايا الصحة الانجابية.. تنظيم الأسرة.. مشكلة الفقر.. نبذ العنف مفاهيم ستدمج في المنهج

ويضيف: لقد استهدفت الاستراتيجية الوطنية للسكان دفع نسبة الاستخدام لوسائل تنظيم الاسرة الى حوالي ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٠٠م مقارنة بـ٩.٧٪ في عام ٩٢/٩١م.

معوقات قائمة

لكن التحدي الذي ينبغي على الجمهورية اليمنية مواجهته الآن بعد أن أدركت أهمية رسم سياسة سكانية هو مدى تطبيق السياسات وتقويمها وتحديثها بإستمرار.

فما تزال معوقات تنظيم الأسرة في اليمن كثيرة، واستخدام وسائل التنظيم ضئيلة مقارنة بالمعارف والرغبة للاستخدام في مجتمعنا اليمني وقليلة مقارنة بالعديد من البلدان العربية.

وحسب الصبري تقف جملة من العوائق أهمها ارتفاع نسبة الأمية لدى الإناث وتارجح الانجاب بين التحليل والتحريم والعادات والتقاليد وهيمنة الزوج على تحديد عدد الأطفال.

الاعلام والسكان

وحول استراتيجية الاعلام السكاني اليمني يقول الدكتور/ أحمد عقبات - عميد كلية الاعلام بجامعة صنعاء:

- جاء الاهتمام بالاعلام السكاني مع مطلع السبعينيات، ولكن امكانية تنفيذه واجهت بعض الصعوبات المادية وشحة الكوادر الاعلامية ومع ذلك أدخلت فقرات توعية ضمن برامج الاذاعة والتلفزيون المتخصصة كبرنامج الأسرة والمجتمع وبرنامج الصحة وبرنامج الارشاد الزراعي وبرامج القطاعات المختلفة بالاضافة الى المساحات التي أفردتها الصحف.

وتابع: تم تأسيس مشروع الاعلام السكاني التابع لوزارة الاعلام والثقافة في عدن عام ١٩٨٦م، وتتعابت الخطوات بعد الوحدة في ١٩٩٠م حيث كثفت برامج التوعية السكانية، كما تم انشاء مشروع الاعلام والاتصال السكاني التابع لوزارة الاعلام في ١٩٩٣م.

وتنص وثيقة السياسة الاعلامية للجمهورية اليمنية الصادرة عام ١٩٩٥م على ضرورة اعتماد مساحات كافية لقضايا التنمية التي من أهمها السكان والبيئة، وتجديد الخطاب الاعلامي الموجه للشباب والمرأة والطفل وتحديد أولويات الخطاب الاعلامي السكاني.

وطالب الدكتور/ عقبات بإنشاء وحدات سكانية وتنظيم القائم منها في وسائل الاعلام الجماهيرية، وتجهيز استديو اذاعي وتلفزيوني تابع للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، وكذا ايلاء الجانب التمثيلي اهتماما خاصاً انطلاقاً من أهمية الدراما والحوار في ايصال الفكرة بأسلوب مثير ومقبول، وتفعيل فكرة تبني كلية الاعلام بجامعة صنعاء وحدة للدراسات السكانية بالاضافة الى تنويع نمطية الأداء الاعلامي الذي ينبغي أن يسير في اتجاهات متعددة.

المناهج والعنف

في جانب آخر تؤكد الدكتورة/ نورية حُمَد على أهمية التعاطي مع اشكالية العنف الأسري والمجتمعي الموجه ضد المرأة لايجاد حلول تغير واقع الحال أهمها تعزيز المناهج التعليمية بالموضوعات التي تنبذ العنف وبخاصة العنف ضد المرأة والأبناء الأطفال مع العمل على ادماج مفاهيم حقوق الانسان في المناهج.

وتقول : إن مظاهر العنف وأشكاله الموجهة للمرأة تتضح في مجتمعنا بشكل جلي فهناك عنف ضد المرأة من قبل الزوج، الأب، الأخ، والقريب، أحياناً ويكون بالضرب أو بالايذاء المعنوي أو بسلوك يفضي الى ارهاق المرأة وثمة أشكال أخرى للعنف كختان الإناث، المغالاة في المهور، عادة حرمان المرأة من ميراثها الشرعي، الزواج المبكر، وتعرض المرأة للاهمال والطلاق، والتهميش والتمييز في مجال العمل عن طريق استحواذ الرجل على المراكز القيادية والتدريب.

أخي السائق: خفف السرعة تنؤ بنفسك وبغيرك عن مكامن الخطر والهلاك